إستراتيجية الإدارة الفرنسية تُجاه المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية قراءة سوسيو- تاريخية

د. عتيقة حرايرية
قسم علم الاجتماع جامعة أبو القاسم سعد الله
- الجزائر 2 -

لعبت المرأة الجزائرية دورا أساسيا في الحرب التحريرية ضد القوات الفرنسية الكولونيالية، كما كان لها مواقفها النبيلة تجاه الثورة بدءً بعطائها السخي من مال وحلي ولباس وتقديم العزيز الغالي من الزوج، والأخ، والابن، والأهل هؤلاء الذين حملوا السلاح ضد الاستعمار الفرنسي. وسجل لها التاريخ بطولات كانت فيها مثالا للشجاعة والتضحية، إذ وقفت إلى جانب الرجل وتحملت مسؤوليات سياسية وعسكرية وكانت سندا قويا للكفاح المسلح، وأبلت المرأة سواء في الريف الجزائري أو في المدينة البلاء الحسن من أجل خدمة الثورة، ولم تُثنها سياسة التنكيل التي انتهجها الاستعمار الفرنسي ضدها في أداء دورها بكل الوسائل وبكل بسالة. سنحاول من خلال هذه القراءة السوسيوتاريخية تسليط الضوء على بعض صور مسيرة كفاح هذه الفئة من الشعب الجزائري الذي احتضن ثورته بكل فئاته رجالا ونساءً، وصغار وكبارا، غنيا وفقيرا..من خلال مناقشة وتحليل ثلاثة محاور أساسية، هي:

- الإدارة الاستعمارية الفرنسية تستهدف المجتمع الجزائري بإستهدافها للمرأة الجـزائرية.
- صور عن أعمال العنف والتعذيب التي مارستها القوات الفرنسية ضد المرأة الجزائرية.
- صور عن العمل العسكري للمرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية.

أولا– الإدارة الاستعمارية الفرنسية تستهدف المجتمع الجزائري بإستهدافها للمرأة الجزائرية:

عملت الإدارة الفرنسية وفق خطة إستراتيجية على تفكيك المجتمع الجزائر لأضعاف قوته ووحدته، حيث استهدفت هذه الإستراتيجية المرأة بشكل خاصة لأنها مثلت دائما شرف الرجل وحرمته. لكن أكبر التفككات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري في العهد الاستعماري، هي تلك التي شهدتها سنوات حرب التحرير ما بين 1954 و1962 ، وقد رصد كل من بيير بورديو وعبد المالك صياد جانبا من هذه التحـولات في كتابهما « Le déracinement » أو الإجـتثاث [1] ، حيث يُشيران إلى أن الإدارة الاستعمارية الإستيطانية عمدت إلى إقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم

وإجبارهم على السكن في محتشدات خصصت لهم، قصد تحقيق إستراتيجيتين: قطع مصادر التموين ومنع الاتصال بين السكان والثوار من جهة، وإحكام السيطرة وفرض المراقبة على هؤلاء السكان أجمعين من جهة أخرى.

هذا وقد، تعددت محاولات المستعمر وتكررت بشكل المستمر للتدخل في تسيير شؤون الأسرة الجزائرية، في محاولة لسيطرة على المرأة من خلال سن قوانين تعمل على تقليص سلطة الرجل عليها. وقد جاء أول نص قانوني بهذا الخصوص في شهر ماي 1930 ليتضمن عدم إمكانية إبرام عقد زواج البنات قبل إتمامهن سن الـ 15 سنة من العمر، وهي خطوة أولى حاولت من خلالها الإدارة الفرنسية كسب المرأة الجزائرية إلى صفها بهذا السند القانوني الذي يبدوا في ظاهره حماية لها من تعرضها للإجبار على الزواج في سن مبكر، غير أنه يهدف في الباطن إلى البحث واستغلال الثغرات التي تُمكنه من الولوج إلى الأسرة الجزائرية بغية السيطرة عليها شيئا فشيئا. ورغم الظروف السيئة التي كانت تعيشها المرأة الجزائرية وتَسلط الرجل عليها، إلا أنها لم تكترث لمساعي ومحاولات الإدارة الاستعمارية، إنما حافظت على البناء الأسري في شكله التقليدي المحافظ، القائم على تقسيم الأدوار والوظائف على أساس الجنس، بل كان لها دور أساسي في إعادة إنتاج هذه الوضعية في كل أسرة، كأسلوب من أساليبها الخاصة في المقاومة والتصدي لمخططات المستعمر الاستيطانية.

– وضعية المرأة الجزائرية في برنامج الإدارة الفرنسية الإستيطانية: لم تكن الإدارة الفرنسية غافلة عن الدور النضالي للمرأة الجزائرية عبر تاريخها، وأسماءً مثل دهيا بنت ينفاق المشهورة بالكاهنة، وأم هانى شيخة عرب الصحراء في القرن السابع عشر، وفاطمة نسومر (1830-1863) تشهد على بأس وصدق هذه المرأة في دفاعها عن وطنها وثوابتها، فكانت السلطات الاستيطانية متابعة لها ساعية حسب الظروف والحاجة لتوظيفها تحقيقا لمخططاتهم الاستعمارية خاصة وأنهم أصحاب مقولة (ابحث عن المرأة) [2]، مع ذلك لم تُلقِ الدوائر الرسمية للإدارة الكولونيالية بثقلها في مسالة المرأة بالخصوص وحالة الجزائري المسلم على العموم. غير أن الوضع بدأ يتغير بعد نهاية الحـرب العالمية الثانية حيث « تعالت الأصوات المنادية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة في ظل النظام الدولي الذي أعقب الحرب إذ حـــــــاو لت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تلميع صورتها عقب ما لحق بالمرأة في مجازر 8 ماى 1945، فجاء قانون 20 سبتمبر 1947 إلى وعده في مادته الثالثة بمنح حق الانتخاب للمرأة المسلمة. كما طرحت بعض الدوائر الحكومية مشروع قانون الأسرة وإصلاح نظام الوصي غير أن ذلك بقى مجرد وعود لم تؤخذ بالجدية اللازمة إلا في 11 جويلية 1957» [3] في محاولة منهم ضرب الثورة بالمراهنة على المرأة وتفكيك الأسرة. وكانت محاولات متباعدة وفاشلة إلى غاية مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم عقب انقلاب 13 ماي 1958 « الذي عرف بتجربته الواسعة في الميادين العسكرية والسياسية والاجتماعية فكان « حصان طروادة » بالنسبة للفرنسيين عامة والمستوطنين خاصة، والذين وضعوا فيه ثقتهم للقضاء على الثورة، استهل حكمه بأن فتح ورشات متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية لاحتواء الثورة وإجهاضها موليا اهتماما خاصا للمرأة الجزائرية المسلمة معتبرا إياها حلقة أساسية لضرب جبهة التحرير الوطني » [4] والثورة الجزائرية، وكان أشد حماسة لهذا الأمر خاصة في ظل « التأييد الذي لقيَه من مجموعة الضباط الذين رفعوا شعار انتهاج نظرية الحرب الحديثة بدلا من نظرية الحرب الكلاسيكية، فالحرب الحديثة عندهم تعتمد على الحرب النفسية، ومن أولئك الضباط نذكر روجي ترانكى ((Roger Tranqui

وغودار(Godar) وانطوان ارغو(Antoine Argo) وغوسو [5]» (Gaussaut). وبناءً عليه بدأت السلطات الاستيطانية بقيادة ديغول، بتنفيذ الخطط التالية:

– منح حق المواطنة والتعليم:

عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على إصدار قانون 5 فيفري 1958 الذي يمنح الحقوق السياسية للمرأة أملا في إبعادها عن الثورة وكسب أصواتها الانتخابية في الاستحقاقات المستقبلية للمشاريع الديغولية خاصة، وأن عددهن يتجاوز 4 ملايين، ليكون لهن دورا في حسم استفتاء 28 سبتمبر 1958. وقد «عمل الجنرال سالان (Salan) على تنفيذ تلك الأمرية بأن نظم مكاتب انتخابية خاصة تحت إشراف نسوة «[6] حتى يضمن نجاح العملية. وغيرت المدرسة الفرنسية سياستها مع قدوم الجنرال ديغول، وتم إلغاء التعليم الخاص بالجزائريين المسلمين وتعويضه بتعليم فرنسي محض ليس فيه ما يشير إلى خصوصية الشعب الجزائري، بهدف تفعيل سياسة الإدماج. حيث أوصى وزير الجزائر في تقريره بتاريخ جانفي1957 « إقرار إجبارية تدريس الأولاد الذين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 14 سنة في البلديات المحصاة، والتي تملك المقرات والمعلمين وهو ما جسد بتاريخ 20 فيفرى 1958 «[7]. كما تم الاهتمام بمحو الأمية، حيث تم إنشاء 40 مركزا اجتماعيا، في جانفي1959، وبقي حوالي 22 مركزا آخر قيد الانجاز. وقد « نفذت هذه السياسة في أوساط النساء بالتنسيق مع أعضاء الجمعيات خاصة المعروفة بحركة التضامن النسائي (M.S.F) والتي تشكلت بمبادرة من السيدتين سالان وماسو عشية 13 ماي 1958 «[8].

– تكييف الأحوال الشخصية للمرأة الجزائرية مع القوانين المدنية الفرنسية: تم بتاريخ 11 جويلية 1957 المصادقة على نظام الوصي الجديد، حيث يُمكن بموجبه للمرأة المتزوجة أن تكون وصية على أبنائها في حالة هجرها من طرف زوجها بصفة آلية، كما يحق للمرأة التي أعادت الزواج أن تكون وصية على أبنائها. كما صدرت أمرية للجنرال ديغول (De Gaulle) بتاريخ 4 فيفري 1959 تشترط « وجوب أن يكون عقد الزواج موثقا، وبرضى الزوجين بكل حرية وألا يرخص للفتيات غير البالغات الزواج إلا في حدود سن الخامسة عشر، ولا يكون الزواج والطلاق شرعيا إلا إذا كان العقد مسجلا عند القاضي أو ضابط الحالة المدنية، ويسجل في دفتر الحالة المدنية. كما جعلت الأمرية من الطلاق حق للمرأة والرجل على السواء، وجعلت للنساء المطلقات الحق في المنحة. فيما أوكلت مهمة تنفيذ هذه الأمرية للسلطات العسكرية مع حثها على نشر نص الأمرية والدعاية له في أوساط الجماهير الجزائرية «[9].

بدى ديغول متحمسا لهذه الإصلاحات وصرح للصحافة قائلا: «هناك تركيبة عائلية جديدة إذ يسمح للمرأة أن تتحرر تماما، لا بد لها أن تتجاوز عبء العائلة التي تضع لها الحواجز والحدود حيث تفرض عليها الوصاية.يجب فك قيد يد المرأة لتساهم في الإنتاج وبذلك تلبي حاجيات بيتها وتصون كرامتها» [10]. وفي هذا الإطار أوكلت السلطات العسكرية الفرنسية مهمة تنفيذ سياستها تجاه المرأة الجزائرية إلى الأقسام الإدارية المختصة، والمكتب الثاني، والمكتب الخـامس. حيث « كُلف المكتب الخامس بداية من سنة 1957 بكل ما يخص الحرب النفسية إنتاجا وتنظيما وتسويقا، هدفه في ذلك التحكم في المرأة وإحداث القطيعة الوجدانية والمادية والنضالية بينها وبين قادة الثورة التحريرية» [11]. ولنفس الغرض، تم إنشاء 500 ملحقة نسائية في مراكز الفرق الإدارية المختصة تحوي فريق طبي – اجتماعي (EMSI) بكل فريق منه مساعدة

اجتماعية من أصول أوروبية أو مسلمة تقوم بعملها الدعائي للمشاريع الفرنسية ضد جبهة التحرير في المناطق الريفية (الدواوير) طيلة أيام الأسبوع، حيث تشرف على النساء المسلمات اللواتي يقمن بالأعمال اليدوية وتقوم بتلقينهن الإرشادات الصحية.

لقد أولت السلطات العسكرية اهتماما خاصا بهذه المسألة، وسخرت لذلك كل الوسائل الممكنة، والتي استعملها المكتب الخامس للدعائية خاصة السينما والصحافة المكتوبة والمناشير، وقد بَث أفلاما دعائية مدتها تتراوح ما بين 10 دقائق و30 دقيقة معظمها يتعلق بمسالة الحجاب (الحايك)، الانتخابات والتعليم، ومن أمثلة ذلك نذكر فيلم « الحجاب الذي يسقط « وفيلم « المرأة في المدن ستنتخب»، وقد ساعد الجيش الفرنسي في العملية بتوزيع المناشير. كما استهدفت هذه الدعاية بشكل أساسي المرأة الجزائرية المجاهدة، ونالت نصيبها من التشويه، حيث وصفت الدعاية الفرنسية تواجد المجاهدات بين المجاهدين بأوصاف دنيئة منحطة، وهذه جريدة صدى الجزائر تكتب عن جميلة بوباشة – التي تعرضت إلى أبشع أنواع التعذيب– وتقول « أترى الاستقصاء عن ماضي بوباشة سيبرهن أن فتاة مسلمة متزمتة كانت تستقبل الرجال في غرفتها؟ وفي هذه الحال ما يكون مصير إدعائها بأن عسكريين قد فرطوا فيها»[12]. ويقصد بالعسكريين الجنود الفرنسيين الذين عذبوا بوباشة.

الواقع أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بحقوق الجزائريين إذ اعتبرتهم مجرد أهالي، ولم تمنح لهم الحقوق المدنية والسياسية رغم مطالبهم الطويلة والمستمرة، إلا أن اندلا ع الثورة وقدرتها على استقطاب المرأة إلى جانب جبهة التحرير الوطني جعل قادة الاستعمار الفرنسي يحاولون استدراك ما فاتهم أملا في تعطيل مسار الثورة. لذا فإن الأمر الذي لا بد ألا يغفل عنه الدارس أن « الثورة قد تمكنت من استقطاب المرأة إلى جانبها خاصة بعد سنة 1956 حيث نجحت في تجنيد كثيرا من النساء عقب إضراب الطلبة في 19 ماي 1956، وتشير سجلات وزارة المجاهدين أن ما يقارب 2000 مناضلة التحقن بصفوف الثورة مابين 1956 و1958 « [13]، وبرز دورهن من خلال حرب المدن ومعركة الجزائر، لذلك يمكن اعتبار جبهة التحرير صاحبة صناعة الفعل. أما الفرنسيون فقد تأخروا إلى غاية 1957- 1958 ليتبنوا سياسة واضحة تجاه المرأة كرد فعل على سياسة جبهة التحرير. ولقد اعترف بعض قادتها على غرار هوغار (Hoggar) قائلا: «أعتقد أن السلاح النفسي وسيلة للرعب وهو خطير. فهو الذي مكن جبهة التحرير الوطني (F.L.N) من التحكم في السكان – إنه أشد خطرا من الأسلحة النووية — ويتم توظيفه عن طريق الدعاية والتحريض وغسل الدماغ والنقد الذاتي والمحاكمات الشعبية والتسميم بواسطـــة الإبهار» [14].

يبدوا مما سبق أن الإدارة الفرنسية الكولونيالية لم تتدخر أي جهد أو أي وسيلة من أجل سلخ فئات المجتمع عن ثورتهم ومنعهم من الالتفاف حولها، ولأن مشاركة الجزائريات وانخراطهن في صفوف المجاهدين في الثورة التحريرية، شكل وضعية جديدة للمرأة، لم يستطع الرجل سواء كان أبا أو أخا أو حتى زوجا من صدها وحرمانها من شرف النضال من أجل استقلال وحرية البلاد. فقد استهدفت القوات الفرنسية المرأة الجزائرية وخصتها بأنواع مختلفة من التعذيب وترهيب والتشويه النفسي والجسدي. لكن كل هذا لم يعقها على المضي قدما في مسيرة كفاحها من أجـــل ثورتها وشعبها، وجاءت تقارير وزارة حرب الجزائر لتؤكد « ازدياد عدد الملتحقات بالثورة إذ زادت نسبتهن بـ 2.1 بالمائة في سنة 1961 مقارنة بـ 1956، وارتفعت نسبة المجاهدات الموقوفات من طرف الجيش الفرنسي إلى 8 بالمائة سنة 1960 بعد أن كانت

0.2 بالمائة سنة 1956، وارتفعت نسبة الشهيدات من 0.7 بالمائة إلى 15.1 بالمائة سنة 1960« [15]، وفشل رهان دعاية المكتب الخامس فشلا واضحا في اعتماده على النساء لإقناع أزواجهن من المجاهدين بالعدول عن فكرة الاستمرار في المقاومة والنزول من الجبال للاستفادة من مشروع سلم الشجعان، غير أن ذلك لم يحدث. كما أن حادثة حرق الحجاب (الحايك) دفعت النساء الجزائريات إلى العودة له وارتدائه، وهو ما يفسر عجز السياسة الكولونيالية على استمالة المرأة الجزائرية وصمودها على طريق المقاومة والكفاح رغم كل الإغراءات.

ثانيا– صور عن أعمال العنف والتغذيب التى مارستها القوات الفرنسية ضد المرأة الجزائرية:

ورد في كتاب « ليل الاستعمار » لـفرحات عباس، عن اعترافـات العقيد مونتانياك (Montagnac) وهو يقول في إحدى رسائله « قد أقطع الرؤوس لطرد الخواطر المحزنة التي تساورني أحيانا!..» ويقول في رسالة بعث بها إلى أحد أصدقائه يحدثه قائلا: «أراك تسألني ماذا نفعل بالنساء الواقعات بأيدينا؟ إننا نحتفظ بالبعض منهم رهائن، ونبادل بالبعض الآخر منهم للحصول على خيول، والبقية للبيع بالمزايدة مثل الدواب لأفراد الجيش..»، ويواصل ديمونتانياك حديثه مع صديقه « لا يمكنك تصور الرعب الذي يستولي على العرب حين يرون قطع رأس بيدٍ مسيحية». وهذا أندري نوشي André Nocher وزميلاه في كتابه « الجزائر بين الماضي والحاضر» عن مذكرات ديفو عن قرية بني راشد ينقل قوله: «بعد العشاء كانت جميع المنازل قد التهبت بالحطب الذي بنيت به، وكانت ألسنة اللهب تتصاعد، فكم كانت هذه العملية جريئة من طرف جيوشنا، فرغم الجرائم فلا أنسى قساوة حياة هؤلاء المساكين في فصل الخريف القريب، وكم من امرأة و طفل قد هلكوا؟.. فلقد خسروا في ذلك اليوم ما لا يقدر، لأن المنزل الواحد كان يقدر بحوالي 200 فرنك دون تقدير قيمة الأثاث، ما أقسى هذا العمل.. لقد ظهر لنا الغبار المتصاعد في الجو يغطي الهضاب بياضا وسوادا وصُراخا، لقد كان مشهدا مروّعا».

وهـذا **العقيد بليسييه** هـو الآخـر اشتهـر بجرائمـه الكثيرة، منها إبادته لقبيلة «أولاد ريـاح»، بجبـال «الظهرة»، وبطريقة جهنمية، عندما أحرق وحطم أملاك هـذه القبيلة لجأ أفرادها وعددهم أكثر من ألف شخص مع حيواناتهم إلى غار يدعى «غار الفراشيش»، أمر العقيد بجمع أكداس الحطب وأحاط بها الغار ثم أمر جنوده بإيقاد النيران حتى تصاعدت ألسنة اللهب حيث وقع انفجار مهول في قلب الغـار أدى إلى هلاكهم..كـان المنظـر رهيبـا ومرعبا حرك كل الضمائر وجعل بعضهم يقول: «إنه منظر فظيع لم يحدث مثله في التـاريخ.. فقـد هاجـت الحيوانـات داخـل الغـار ورفست الأطفال والنساء وكان الرجال يحاولون وقفها فيمسكونها مـن قرونهـا أو أرجلها، وكم من رجل وُجد متشبثا بقرني ثور دفاعا عن طفله وزوجته.. وكم من طفل وُجد ملتصقا بصدر أمه والدم ينزف من فمه وفمها.. هناك أيضا التقارير الفرنسية الرسمية تشهد على جرائم قواتها، منها تقرير «اللجنة الإفريقية» جاء فيه: «لقد استحـوذنـا على أوقـاف المؤسسات الدينية، ولهبنا الممتلكـات التـي وعدنـا باحترامها، لقد اعتدينا على حرمات المساجد والمقابر والمنازل والأماكن المقدسة عند المسلمين..».

أورد **حمدان بن عثمان خوجة** في كتابه « **المرآة**» شهادات تؤكد قضية نبش قبور المسلمين لاستخراج عظام الموتى وإرسالها إلى فرنسا، ويؤكد هذا العمـل الدنـيء الرحالة الألماني **موريتس فاغنر**

الـــذي زار الجزائر في بداية الاحتـلال، وقـال: «إن الفرنسيين بلغت دناءتهم إلى حدّ إرغام بعض الجزائريين على فتح قبور إخوانهم في الدين..». وهكذا لم ينج حتى الأموات في قبورهم من وحشية الاستعمار الفرنسي وبشاعته!!.

السجون الخاصة بالمرأة الجزائرية، لم تكن السجون في الجزائر وخارجها مخصصة للرجال فقط إنما شملت النساء كذلك، ومع ذلك فإن السجون الخاصة بالمرأة الجزائرية خطيرة إلى درجة رهيبة من الصعب على المرأة احتمال أعمال زبانيتها، والملاحظ أن عدد السجينات الجزائريات اللواتي تم اعتقالهن وصل إلى نسبة 16بالمائة عام 1956 لتبقى هذه النسبة في الارتفاع.

كتب أحد الجنود الفرنسيين أثناء الثورة الجزائرية في مذكراته، قائلا: « لما كنا نقوم بعمليات التمشيط، ومداهمة القرى، والجبال للبحث عن المجاهدين كان كل مرة يحز في قلبي ويشعرني بالخجل من نفسي ردة فعل النساء، حيث كن يهرولن ويهربن بسرعة البرق نحو إسطبلات الحيوانات عند رؤيتنا ويقمن فورا بتلطيخ أجسادهن بالروث وفضلات الحيوانات لكي نشمئز منهن عند محاولة اغتصابهن ولا نقربهن بسبب الرائحة الكريهة التي تنبعث منهن بفعل الروث حقا صورة لن تغادر ذهني ما حييت، وتجعلني أكن إحتراما لهؤلاء اللاتي قمن بالسباحة في الروث لأجل شرفهن»[14]، تختصر هذه العبارات الكثير من صور الترهيب والتذليل والعنف التي واجهتها المرأة الجزائرية من القوات الاستعمارية والتي لم تسلم منها لا جسدا ولا روحا.

نتج عن معانات المرأة من القمع والسجن جملة من الآثار السلبية العميقة، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال تقدير الوضعية المأساوية التي ألمت بها فقد قاست المرأة من عمليات التمشيط في القرى والمد اشر وحتى المدن مما كوّن لها هاجسا وكابوسا مرعبا، مازالت أثاره إلى اليوم, ومنهن من اعتقلت وعذبت وحبست، لذلك رسخت في ذهن الأحياء هذه الذكريات الأليمة التي انعكست سلبا على حياتهن اليومية بعد الاستقلال.

ثالثا– صور عن العمل العسكري للمرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية:

لنتسأل هنا عن **بعض الدوافع التي حملت المناضلات على الانضمام في جيش التحرير:** التحقت النساء بصفوف الثورة التحريرية للأسباب التالية:

– التحاق زوجات وأمهات المجاهدين اللائي وقعن عدة مرات في قبضة السلطة الفرنسية، وتلقينهن أنواعا من التعذيب المرير إثر العمليات الخطيرة التي سجلت ضد العدو المحتل، كي لا يعن تحت وطأة التعذيب مرة أخرى.

– الثوريات اللائي كن يدعمن صفوف المجاهدين بشكل سري وكشفت السلطة الاستعمارية أعمالهن السياسية والفدائية.

– تطوع الطالبات الجزائريات بعد الإضراب الطلبة في 6 ماي 1956.

– النساء الفدائيات اللائي قدمن حياتهن انتقاما لأعمال الحرق والتعذيب والتنكيل التي تعرضت لها قراهم وأهليهم.

الأعمال العسكرية التي مارستها المجاهدة في جيش التحرير: أشاد مؤتمر الصومام بمساهمة المرأة في الثورة وثمن دور الحركة النسائية على العمل الباهر المقدم لجيش التحرير وجبهة التحرير الوطني الذي قدمته هذه الأخيرة كمجندة في الجبال أو كزوجة تعيل الأبناء، وقناعتها الراسخة في أن الثورة ستنتهي لا محالة بالحصول على الاستقلال، وقد حصر مؤتمر

الصومام في تقريره الصادر سنة 1959 دور المرأة الجزائرية فيما يلي « [15]:

1- مؤازرة جنود جيش التحرير عسكريا ومعنويا.

2- مقت الوشاة واحتقار الجبناء.

3- المساهمة في الجانب الإعلامي والاتصالات والتموين وإعداد الملاجئ.

4- إعطاء الإعانات للثورة.

شكلت المرأة الجزائرية عنصرا أساسيا في الثورة التحريرية، ووقفت إلى جانب الرجل في تحمل المسؤولية تجاه الثورة المباركة، وكانت سندا قويا للزوج والأخ والابن والأهل الذين حملوا السلاح ضد القوات الفرنسية الاستيطانية، وقد أبلت بلاء منقطع النظير في الصبر والشجاعة ومواجهة الصعاب التي لحقتها بسبب غياب الزوج المجاهد في الجبال، أو الابن المختطف أو الأخ أو الأهل، وما لحقها من استفزازات وأحيانا من التعذيب واغتصاب وإذلال من قبل القوات الفرنسية التي تبحث عن فرد من عائلتها حتى تدلي بما تعرفه، وقد برهنت أمام كل هذه التحديات أنها النفسُ الثاني للثورة، وأدت واجبها الوطني كاملا إلى جانب أخيها الرجل .

من المهام التي تولتها المرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية، نذكر:

1- التجنيد، تشكل جيش التحرير الوطني في بداية الأمر من كتلة الفلاحين الذين فروا من تنكيل الجيش الفرنسي الذي عمد إلى إتلاف محاصيلهم ومنعهم من ممارسة نشاطهم الزراعي، وكان غالبية المجندين من سكان الأرياف، أما سكان المدن فقد كان معظمهم من العمال بمختلف مهنهم حرفيين، ميكانيكيين وبنائين وسائقين، بالإضافة إلى قدماء المحاربين الجزائريين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، ومعظم هؤلاء بالنسبة للمرأة الجزائرية كان يمثل الزوج أو الابن أو الأب أو الأخ أو القريب. وقد قدمت المرأة الجزائرية في هذا الجانب تضحيات جِسام، « إذ دفعت بهؤلاء إلى جيش التحرير الوطني وتحملت لوحدها مسئولية الأسرة وتربية الأبناء، وبالرغم من أن مشاركتها في التجنيد عند اندلاع الثورة التحريرية كانت بصفة غير مباشرة، إلا أن تضحيتها كانت كبيرة، فبفضلها تشكلت النواة الأولى لأول تنظيم عسكري للثورة الجزائرية، وكان المجند في جيش التحرير يعد في نظر المرأة الجزائرية رمزا للكرامة والبطولة، والذي لا يلتحق بالثورة يوصف أحيانا بالجبن، وينظر إليه على أنه لم يقدم شيئا لوطنه، وكان المجاهد الذي يعود إلى بيته وتراوده فكرة عدم العودة من جديد إلى الجبل، يجد تعنيفا من زوجته التي تحثه على العودة إلى ساحات القتال لمواصلة الجهاد..وكثيرا ما عايشت هذه المرأة اختطاف الأب أو الأولاد أو اعتقالهم، كما كانت عرضة في الكثير من المرات إلى استفزازات جنود الجيش الفرنسي» [16]، لقد كانت المرأة الجزائرية فخورة بالمجاهد الذي يدافع عن وطنه، وقد سجلت لنا الوقائع التاريخية أن الكثير من النسوة رفضن الزواج بمن لم يكن مجاهدا في سبيل تحرير الجزائر» [17].

2- التموين والتمويل

يعد التموين والتمويل شريان الثورة الجزائرية من حيث جوانبها المادية والاستهلاكية، وكان لهما الدور البارز في نجاح الثورة الجزائري، وتحقيق أهدافها المسطرة، وقد استطاعت الثورة بإمكاناتها البسيطة تحقيق انتصارات عظيمة. بالنسبة لتمويل فقد « كانت أهم المصادر المالية للثورة هي تلك التي تجمع من الشعب عن طريق الاشتراكات التي فرضتها الثورة على الجميع منذ الانطلاق، وهي مبلغ من المال اعتبرته الثورة فرض عين يدفعه كل مواطن شهريا، لأن الجهاد بالمال سابق على الجهاد بالنفس، ويعد الاشتراك دليلا على إيمان المواطن بالثورة وتدعيمها،

ونجد الكثير من النساء تبرعن بما يملكن من أموال وحلي وحتى بمهورهن أحيانا لصالح الثورة الجزائرية، وقد تكلفت الكثير من النساء بمهمة جمع التبرعات لصالح الثورة وتقديمها للجان المختصة بالتمويل» [18] . أما التموين فقد كان نشاطا استراتيجيا خلال الثورة التحريرية، وهو الركيزة التي اعتمد عليها جيش التحرير الوطني لمواصلة نشاطه العسكري، خاصة توفير اللباس والغذاء والسلاح والدواء، لذلك أعطيت عناية كبيرة للتموين من قبل قادة الثورة وحاولوا تنظيمه ورصد الأموال اللازمة له، ولم تخضع عملية التموين إلى التنظيم الدقيق حتى عام 1955. فقد كان جيش التحرير يُمون مباشرة من طرف الشعب، إذ كان يتم إطعام المجاهدين في الليل لدى سكان الأرياف خاصة، وتحملت المرأة الريفية العبء الكبير في هذا المجال، فهي التي كانت تُعد الطعام، وتُخيط الملابس، وتُعد المؤن، وهي مهمة تولتها المرأة بكل جدارة ولم تكن مهمة سهلة بتاتا، فغالبا ما تكون الأرياف تخضع لمراقبة السلطات الفرنسية، وإشعال النار في الليل يعرض الدوار أو الدَشْرة إلى القصف الفرنسي أو إلى حملات التفتيش، كما أن إعداد ما يحتاجه جيش التحرير من مؤن يعد تحديا للظروف الطبيعية القاسية، خاصة في الشتاء، حيث كانت الأطعمة تحضر بعد جمع الحطب الذي يتعرض أحيانا إلى الأمطار والثلوج وإشعاله يتطلب عملا مضنيا، وكان إشعال النار مهمة صعبة تتولاها المرأة الريفية. كما ساهمت « المرأة الجزائرية الريفية في إعداد مخابئ خاصة للمؤن كانت تنقل إليها الأغذية والألبسة، وكانت هذه المراكز قريبة من الدواوير والمداشر، وكثيرا ما يتعرض سكان البوادي إلى الوشاية لدى السلطات الفرنسية، مما ينجر عن ذلك حملات تفتيش أو قصف وتدمير للمداشر»[19] .

3- المعالجة والتمريض

إن ازدياد الحاجة إلى الخدمات الصحية في صفوف جيش التحرير الوطني، جراء الإصابات العديدة والخطيرة، أوجبت ضرورة أنشاء مراكز صحية يرأسها أطباء وممرضون مهمتهم الكشف الطبي عن المنخرطين في جيش التحرير، وكانت للثورة مراكز صحية وشبه مستشفيات متنقلة تستقبل الجرحى وتقدم الإسعافات الأولية، وغالبا ما توجد هذه المستشفيات في الغابات والجبال، وكانت تفتقر هذه المصالح في الكثير من الأحيان إلى الأدوية والأدوات الطبية، ولقد لعبت « المرأة الممرضة دورا مركبا في الثورة الجزائرية، بحيث نجدها تقوم بدورها كممرضة ملتزمة ووفية لوظيفتها، لكننا نجدها تؤدي أدوارا أخرى لا تقل أهمية عن التمريض، فتكون مرشدة اجتماعية تسدي النصائح للنساء في الأرياف والمدن على حد سواء، وتؤكد لهم بأنه من الضروري الاهتمام بنظافة الجسم والمحيط، فيكون ذلك وقاية من الأمراض، وتكون مناضلة وسياسية تنشر الوعي الوطني بين أفراد المجتمع إلى غير ذلك من الأدوار المتعددة «[20]، من الأسباب التي كانت وراء تواجد المرأة الجزائرية بقوة في هذه المهمة، نذكر [21]:

- طبيعة المرأة الملائمة للتمريض.

- التحاق عدد معتبر من الفتيات المتعلمات بالثورة التحريرية بعد إضراب 19 ماي 1956، مما وفر لقيادة جبهة وجيش التحرير الوطنيين الفرصة للتفكير في توجيه هؤلاء للتكوين في مجال التمريض،بحكم قدرتهم العلمية والمعرفية مقارنة بالملتحقات الأخريات.

- **ما يفرضه تواجد الفتيات وسط جيش التحرير من تحفظ:** وفي هذا الإطار تقول بعض المجاهدات: إن تواجد فتيات في مقتبل العمر وعلى قدر من الجمال وسط جيش التحرير الوطني، يمكن أن يتسبب في حدوث مشاكل، مما جعل قيادة الثورة تصدر قرارا سياسيا بتسجيل الفتيات بصورة

آلية كممرضات أو متربصات في مجال التمريض، لسد النقص المسجل في هذا المجال،لاسيما وأن الاستعمار لجأ إلى» وسيلة الدنيئة لتشويه سمعة المرأة المجاهدة أخلاقيا قبل تشويهها جسديا، وذلك بأن أشاع أبشع الأوصاف عن المجاهدات، وفسرت الدعاية الاستعمارية تواجد النساء بين المجاهدين تفسيرات دنيئة منحطة،كما أطلقت الافتراءات الفاحشة...»[22].

- **الدواعي التنظيمية:** دفعت الدواعي التنظيمية قيادة جيش التحرير إلى إحداث إطار خاص يضبط مشاركة المرأة في الثورة، ذلك ما ظهر في مبادرة الولاية التاريخية الثانية بإنشاء نظام خاص بالنساء المجاهدات **(combattantes Femmes Les)** اللائي يقمن بالدور الطبي كممرضات ويقدمن العلاج للمجاهدين بمستشفيات جيش التحرير الوطني، وكذا للسكان المدنيين خارج هذه المستشفيات، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي السياسي المتعلق بالتوعية والإرشاد والخدمات الاجتماعية الأخرى كالغسل وطهي الطعام وغيرها من الخدمات.

- **قدرة المرأة على انجاز أعمال التمريض في ظروف الحصار والضغط،** بحكم قدرتها على التمويه والتوغل وسط السكان وتقديم الإرشادات والنصائح النساء وحثهن على النظافة والوقاية من الأمراض المختلفة، مما يجعل الممرضة في كثير من الأحيان تضطلع بأدوار مركبة.

- **اتجاه العدو لاستغلال المرأة الجزائرية في المجال الطبي ولاجتماعي،** أن اتجاه العدو الفرنسي لاستغلال المرأة في المجال الطبي من خلال الفرق الطبية الاجتماعية، التي كانت تستغل المرأة بتقديم المساعدات للسكان في هذا المجال، جعل جبهة التحرير الوطني تُقبل على توجيه الفتيات في نفس الاتجاه لسحب ورقة هذه الخدمات من يد الاستعمار الذي راهن على العنصر النسوي للتأثير على التجنيد في صفوف جيش التحرير.

إن المسؤوليات الجسام والمهام الكبيرة التي ألقيت على كاهل المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية جعلها تخرج من الأدوار الثانوية لتنتقل إلى الأدوار الأساسية التي كان المجاهدون بأمس الحاجة إليها رغم الصعاب التي واجهتها لكنها تمكنت من أن تكون المجاهدة، والمسبلة، والفدائية:

1- المجاهدات: تهتم المجاهدة بعلاج الجنود المرضى والجرحى، نجدها أثناء الاشتباكات والمعارك حامية الوطيس تسرع لإسعاف الثوار الجرحى، وتغمرهم برعايتها وتضمد جراحهم، وتبعث فيهم الأمل إذا ما اكتنفهم اليأس لتبعث فيهم عزيمة النصر وترفع حس الثقة بالنفس لديهم، دون كلل أو ملل، وفي المخابئ والكهوف، ليلا ونهارا. عندما يشتد الحصار وتطوق قوات الاستعمار الفرنسي، ويصعب الخروج تضطر المجاهدة للبقاء في المخابئ الواقعة في بطون الديار أو الكهوف الموجودة في أجواف الجبال لرعاية الجرحى والمرضى والاعتناء بهم، وقد يدوم هذا الحال لأيام طوال. لا يسمح للمجاهدات بخلع لباسها وحذائها العسكري وقد تبقى بها لساعات وأيام طوال إستعداد لمفاجئات العدو ليلا ونهارا. في حالة الحصار الشديد وعدم تمكن المجاهدات من تقديم العلاج للمرضى وإسعاف الجرحى، لا تبقى مكتوفة اليد أنما تتوجه للقيام بأعمال أخري لا تقل أهمية، كمساعدة كاتب المنطقة في كتابة التقارير السرية والقوانين العسكرية بكل اتقان وتمكن[23].

أما المجاهدات اللائي تقمن بصورة مستمرة بين أحضان الشعب لا ترتدي الزي العسكري، بل تلبس لباس المنطقة التي تقيم بها، وتندمج مع الأهالي لتصون نفسها من الوقوع في قبضة العدو، وتهتم هي الأخرى بمعالجة المرضى وإسعاف الجرحى من المدنيين

المصابين رجالا ونساءً، وتساهم في تعبئة الجماهير وتحسين الوعي الاجتماعي بمبادئ الثورة لرفع مستوى الوعي السياسي.

2- المُسبلات: المسبل عماد وركيزة جيش التحرير الوطني، وهو مجند لا يرتدي اللباس العسكري، يتولى مواجهة العدو في جميع الميادين، يتفرغ لعمل من الأعمال التي تدعم الجيش بكل إخلاص ونزاهة وتضحية. يخضع المسبل في الغالب إلى إشراف مسؤول في القسمة التي ينتمي إليها، ويتركز نشاطه الأرياف والمدن، وقد « أوكلت هذه المهمة للكثير من النسوة وكانت مهامهن تتمثل في إيصال المعلومات وتزويد المسئولين بالأخبار والمشاركة في التموين بالمواد الغذائية والقيام بالحراسة، ومراقبة تحركات قوافل العدو، والإبلاغ عن الخونة، وتحركات بعض ضباط وجنود الجيش الفرنسي لاسيما في المدن»[24].

3- الفدائيات: الفدائي مجند لا يرتدي الزي العسكري ومهمته القيام بالعمليات الفدائية ضد مراكز الشرطة والجيش الاستعماري، ووضع القنابل في الأندية والمقاهي الاستعمارية، والقضاء على أصحاب الرتب وعلى الوشاة وعملاء الاستعمار، ويتكون هذا النظام من متطوعين ومتطوعات. كلف جيش التحرير الكثير من الجزائريات وأعدهن « لتنفيذ عمليات محددة ومعينة خاصة في المقاهي والأندية التي يرتادها جنود الجيش الفرنسي، وقد تجلت هذه العمليات في معركة الجزائر، وكانت المرأة الفدائية تضع القنابل بنفسها في المناطق المستهدفة، وتنقل الذخيرة في المدن وأحيانا تتشبه بالمرأة الأوروبية في لباسها وشكلها من أجل تحقيق مهمة كلفتها بها الثورة»[25].

في الختام يمكن التأكيد على أن:

- لعبت المرأة الجزائرية دورا تاريخيا رياديا من خلال مشاركتها في الكفاح ضد المستعمر الغاشم من تاريخ المقاومات الشعبية إلى الثورة التحريرية.

- اتخذت مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية شكلين مختلفين هما، **المشاركة الضمنية** غير المباشرة من خلال موقفها الايجابي الذي وقفته كمسؤولة عن مقومات الأسرة وعاداتها وتقاليدها الروحية والحضارية، بالإضافة إلى تقديمها للزوج والابن والأخ والأهل. ليكونوا في خدمة الثورة، الأمر الذي جعل منها قاعدة خلفية للكفاح المسلح، وأذاقها بالمقابل المستعمر الغاشم جرعات لا تنتهي من مرارة الفاجعة في الزوج والأخ والولد. ثانيها، **المشاركة المباشرة (الفعلية)** من خلال انخراط الفتاة أو المرأة في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وقد اتحد هذا النوع من المشاركة عدة أشكال وأنماط، فكانت المناضلة في اللجان السياسية والإدارية والفدائية وجامعة الأموال والمجندة في صفوف جيش التحرير الوطني والمرشدة الاجتماعية وغيرها.

- سجلت المرأة الجزائرية حضورها منذ الوهلة الأولى لاندلاع الكفاح المسلح، بحيث وصل عدد المشاركات إلى 49 امرأة من أصل 1010 مجاهد، وهو ما يمثل 05 بالمائة من المجموع العام المشارك في عملية الانطلاق، كما كانت المرأة حاضرة في اجتماع مكتب طلبة مدينة الجزائر للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يوم 25 ماي 1956 بعد أن دخل الإضراب يومه السابع، وهذا بمشاركة كل من: **حفصة بسكر** و**زليخة بقدور** باعتبارهما أعضاء مكتب، وذلك من أصل السبعة أعضاء الحاضرين في الاجتماع، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إصرار المرأة الجزائرية على اقتحام ميدان الكفاح المسلح إلى جانب أخيها الرجل.

- لم تتوان المرأة الجزائرية في تحمل المسؤولية اتجاه الثورة لذا أخذ نشاط المرأة الجزائرية خلال الثورة عدة أشكال وأنماط فكانت المناضلات في تنظيم

المدينة لجبهة التحرير الوطني، وهن المناضلات التي أعطيت لهن مسؤوليات في اللجان السياسية والإدارية وكفدائيات وجامعات أموال، ومن هن المناضلات العسكريات، وهن النساء التابعات لجيش التحرير الوطني ولا يشكلن إلا نسبة قليلة جدا، ومن مهامهن الأساسية التمريض والعناية والطبخ.

- بعد سنة 1956 كانت مشاركة المرأة واضحة في جيش التحرير كمجاهدة تحمل السلاح، لكن هذه الأخيرة لم ترق في الرتب العسكرية بالرغم من مشاركتها الفعالة حتى في المعارك التي خاضها جيش التحرير ضد قوات العدو الفرنسي.

- تحملت المرأة الريفية أعباء الثورة في الجبال والقرى والمداشر، أما المرأة في المدن فقد كانت السند القوي للمجاهدين من فدائيين ومسبلين داخل المدينة، حيث تكثر أجهزة القمع البوليسي، وحيث المراقبة المستمرة على كل ما هو متحرك داخل المدن لذا حلّت محلّ أخيها الفدائي في العديد من المهام المعقدة والخطيرة.

- صمود وتحدي المرأة الجزائرية سواء في الريف أو المدينة، ومشاركتها كمناضلة ومجاهدة وفدائية ومسبلة، وتتنوع وفعالية مهامها والتي استطاعت أن تسدد فيها ضربات موجعة للعدو الفرنسي جعلته يدرك تماما قيمتها داخل الثورة وفي المجتمع الجزائري، فكانت عرضة للعديد من أنواع القمع والتعذيب، وقد خصصت الإدارية الاستعمارية السجون الخاصة بالمرأة الجزائرية، حتى تقلل من قيمة الثورة وتضرب التماسك الاجتماعي المبني على المرأة في الصميم إلا أنها لم تتمكن من ذلك، فكانت النتيجة سقوط العديد من النساء الجزائريات شهيدات.

- لابد أن ننوه بدور المرأة الريفية التي استطاعت أن تكون عنصرا فعالا في كسر الحصار الذي حاول الجيش الاستعماري ضربه على المجاهدين، خاصة بعد غلق الحدود الشرقية والغربية بخطي شال وموريس، فكانت مساهمتها قوية في تقديم الخدمات الكبيرة التي كانت الثورة بأمس الحاجة إليها.

- وقد ركزت الكثير من الدراسات التاريخية على المساهمة العسكرية للمرأة في الثورة التحريرية على بعض النسوة اللواتي لعبنا دورا أساسيا فيها، لكن هذه الدراسات أهملت دور المرأة الجزائرية بصفة عامة، لاسيما المرأة الريفية، وتأتي مثل هذه المناسبات للوقف عند بعض مآثرها.

- سجل تاريخ الجزائر بأحرف من نور اسم الشهيدات البطلات أمثال: **وريدة مداد، وهيبة قبايلي، مريم وفضيلة سعدان، حسيبة بن بوعلي، مريم بوعتورة، عويشة حاج سليمان ومليكة قايد،** ومئات ممن سقطن في ساحة المعارك وحققن النصر المبين. وبرز اسم **جميلة بوعزة، وجميلة بوباشة، وجميلة بوحيرد،** فإذا بالجميلات الثلاث تبرز كمثال لصمود المرأة الجزائرية، وتحديها لوسائل التعذيب الفظيع والاضطهاد والقمع.

الهوامش:

1- Bourdieu (Pierre (et Sayad) Abdelmalek(, Le déracinement. : La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Les Editions de Minuit, Paris, 1964.

2- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط2، ج 4،2005، ص115

3- SAMBRON (Diane), La poli-

tique d'émancipation du gouvernement Français à l'égard des femmes algériennes pendant la guerre d'Algérie, in: JAUFFERT (Jean-Charles), Des hommes et des femmes en guerre d'Algérie, Actes du Colloque international des 7et 8 octobre 2002, Edition Autrement, Paris, 2003, pp 228 – 229.

4 – مختار هواري، سياسة الجنرال ديغول تجاه المرأة الجزائرية 1958-1959 بين النجاح والإخفاق، الملتقى الدولي الخامس حول ثورة التحرير الجزائرية: دور المرأة الجزائرية إبان الثورة 1954-1962، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

5 – صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الجديد، الجزائر، 2008، ص260.

6- SAMBRON (Diane), Op-Cit, p 233.

7 – الطاهر زرهوني، «التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال»، الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، السنة 10، العدد 95، سبتمبر/ أكتوبر، (د.س.ط)، ص268.

8- SAMBRON (Diane), Op Cit, p235.

9- Ibid, p 236.

10- Ibid, p 236.

11 – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص265.

12 – إبراهيم لونيسي، « نساء جزائريات تحت التعذيب: الجميلات الثلاث نموذجا»، حولية المؤرخ، حولية تصدر عن اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، العدد 2، سنة 2002، ص 407.

13 – بوعزة بوضرساية، كتاب كفاح المرأة الجزائرية: دور المرأة الجزائرية المثقفة في الثورة التحريرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 225.

14 – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 262.

15- SAMBRON (Diane), Op Cit, p239.

16 – تقرير مؤتمر الصومام، سنة 1956.

17 – حفظ الله بوبكر،» الدور العسكري للمرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية 1954-1962»، الملتقى الدولي الخامس حول ثورة التحرير الجزائرية : دور المرأة الجزائرية إبان الثورة 1954-1962، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة.

18 – فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة: ذوقان قرطوط، الجزائر، 2004، ص116.

19 – حفظ الله بوبكر، المرجع سابق.

20 – أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2008، ص101.

21 – عبد المالك بوعريوة، «دور المرأة الجزائرية الممرضة في الثورة التحريرية 1954-1962»، الملتقى الدولي الخامس حول ثورة التحرير الجزائرية: دور المرأة الجزائرية إبان الثورة 1954-1962، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة.

22 – عبد المالك بوعريوة، المرجع السابق. (بتصرف)

23 – أنيسة بركات، مرجع سابق، ص104.

24 – المرجع نفسه، ص 106.

25 – نفس المرجع، ص107.